مبدا الاشتقاق بها في نفس الامر كالوجود والوجوب
والامكان ونظائرها فان مبادي هذه المشتقات
امور عقليه ينتزعها العقل منها بضرب من المكابيه
فلا يصح تفسير الزوجيه والفرديه بحصول فيه الزوجيه
والفرديه واذا كان مناط صدق المشتق على شيء
واتحاده معه في نفس الامر فلا يكون متحدا معه فيه لا
يصدق المشتق عليه وان قام به مبدؤه فالذهن
لما لم يكن متحدا مع الزوج في نفس الامر لم يلزم صدق
الزوجيه وان قام الزوجيه وضابطه انه من قبيل
المتفشية في المثال فلا يجدي كثير نفع في اصل المقال
مع ما ذكر من ان مناط القيام هو اختصاص الشيء
بالمنعوت فلا يتصور لنا قوم وصف بمحل وآخر
ذلك المحل موصوفا به وما كلفة دفع هذا الشبهة
بما حاصله انه فرق بين القيام والحلول واختصارا
ان عنت بالمنعوت عين الحلول غير القيام فان
السرعة متوسط الحركة قائمة بالجسم وليست تعالى
وصفات الصور قائمة بالهيولى دليست تعالى

بستر

ليس شيء لان الحلول اعم من القيام فان هو المفهوم
حاصلة في العقل الفعال عندهم بطريق الحلول لا
بطريق القيام على ما حقيقة في المقدمة الثانية في
لا يصح تغير القيام لكونه اخص منه كيف يصح تغيرا
للحلول العام منه ثم انه اخطأ في الاستدلال بقيام
السرعة بالجسم وقيام صفات الصور بالهيولى لانه
قيام بالواسطة والتغير المذكور للقيام بالذات
مع ان الحلول بالواسطة ايضا ثابت في الصور تين
المذكورتين فلا وجه للفرق بينهما بان يكون احديهما
صالحا لان يفتقر بما ذكر دون الآخر فتدبر ثم قال
القائل المذكور في الجواب الخامس لما قد الشبهة
هو الفرق بين الحصول في الذهن والقيام به
فان حصول الشيء في الذهن لا يوجب اتصاف
الذهن به كما ان حصول الشيء في المكان لا يوجب
اتصاف المكان به وكذا الحصول في الزمان
فانه لا يوجب اتصاف الزمان بالحال فيه وانما
الموجب لاتصاف شيء بالشيء هو قيامه به لحصوله فيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)